الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/AC.109/1183
12 April 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة
تنفيذ إعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- لمحة عامة	١ - ٤	٣
ثانيا	- التطورات الدستورية والسياسية	٥ - ٢٤	٣
	ألف - التطورات الدستورية	٥ - ٩	٣
	باء - الأحزاب السياسية والانتخابات	١٠ - ١٤	٤
	جيم - مركز الاقليم في المستقبل	١٥ - ١٩	٥
	دال - الخدمة العامة	٢٠ - ٢١	٦
	هاء - العلاقات الخارجية	٢٢	٧
	واو - التطورات الأخرى	٢٣ - ٢٤	٧
ثالثا	- المنشآت العسكرية	٢٥	٨
رابعا	- الأحوال الاقتصادية	٢٦ - ٥٥	٨
	ألف - لمحة عامة	٢٦	٨

180494 180494 94-15302

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
باء - المالية العامة	٢٧ - ٣١	٨
جيم - الزراعة والماشية ومصائد الأسماك	٣٢ - ٣٣	٩
دال - التنمية الصناعية	٣٤ - ٣٥	٩
هاء - الأعمال التجارية الدولية	٣٦ - ٤٠	١٠
واو - السياحة والخدمات المتصلة بها	٤١ - ٤٣	١١
زاي - الاتصالات والمرافق الأساسية	٤٤ - ٥٣	١٢
حاء - التجارة	٥٤	١٤
طاء - الأشغال العامة	٥٥	١٤
خامسا - الأحوال الاجتماعية	٥٦ - ٦٨	١٥
ألف - اليد العاملة	٥٦ - ٥٧	١٥
باء - الصحة العامة	٥٨ - ٦٥	١٥
جيم - الجريمة ومكافحة الجرائم	٦٦ - ٦٨	١٦
سادسا - أحوال التعليم	٦٩ - ٧١	١٧

جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة[1]

أولا - لمحة عامة

١ - تقع جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة على مسافة ٧٥ كيلومترا الى الشرق من بورتوريكو، وتتكون من نحو ٥٠ جزيرة وجـُزيرة، أكبرها جزيرة سانت كروا (٢١٨ كيلومترا مربعا)، وسانت توماس (٧٣ كيلومترا مربعا)، وسانت جون (٥٢ كيلومترا مربعا). وتقع عاصمة الاقليم، شارلوت آمالي، في جزيرة سانت توماس.

٢ - ووفقا لآخر تعداد أجري في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في عام ١٩٩٠، فإن عدد سكان الاقليم يبلغ ٨٠٩ ١٠١ نسمة (سان كروا: ١٣٩ ٥٠ نسمة؛ سانت توماس: ١٦٦ ٤٨ نسمة؛ سانت جون: ٥٠٤ ٣ نسمة). وفاق عدد الاناث عدد الذكور، حيث بلغ التعداد ٥٩٩ ٥٢ الى ٢١٠ ٤٩.

٣ - ومناخ الاقليم شبه استوائي تلطف الرياح التجارية من حدته. ويبلغ متوسط سقوط الأمطار في الاقليم، الذي يقع في حزام الأعاصير، ١١٤ سنتيمترا (٤٥ بوصة) سنويا. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٩، تعرض الاقليم لإعصار "هوغو" الذي أحدث خسائر فادحة في هياكل الاقليم الأساسية، وفي المرافق السكنية والتجارية والسياحية، قدرت بأكثر من بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة[2]. (للاطلاع على التفاصيل انظر A/AC.109/1029).

٤ - وقال الحاكم في خطابه بشأن حالة الاقليم، الذي ألقاه في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، إنه في أعقاب إعصار "هوغو"، أقامت جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة مرافق حديثة لمكافحة الطوارئ يهتدي بها الاقليم في أوقات الكوارث الطبيعية.

ثانيا - التطورات الدستورية والسياسية

ألف - التطورات الدستورية

٥ - لا يزال قانون جزر فرجن التأسيسي المنقح لعام ١٩٥٤، بصيغته المعدلة في الفترة ١٩٧٢-١٩٦٨، هو دستور الاقليم. وتتكون الحكومة من ثلاثة فروع متميزة هي: السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية. ويتم انتخاب الحاكم، وهو رئيس السلطة التنفيذية، ونائب الحاكم معا لفترة أربع سنوات.

٦ - والحاكم مسؤول عن ادارة جميع أنشطة السلطة التنفيذية، بما فيها تعيين جميع الموظفين وعزلهم؛ وعن تنفيذ القوانين الاتحادية والمحلية، بما في ذلك أن يطبق في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة أحكام دستور الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تتعارض مع مركز هذه الجزر بوصفها اقليما غير مدمج في الولايات المتحدة. وللحاكم أن يوصي السلطة التشريعية باعتماد مشاريع قوانين وله أن يستخدم حق النقض ضد أي تشريع، حسبما ينص القانون التأسيسي المنقح.

٧ - ولوزير داخلية الولايات المتحدة سلطة تعيين مراقب مالي اتحادي للاقليم (لا يجوز أن يكون عضوا في أية ادارة تنفيذية من ادارات حكومة الاقليم) يزاول وظائف من بينها تحسين الكفاءة والاقتصاد في البرامج الحكومية ومراجعة حسابات الأموال الاتحادية والاشراف على استخدامها. ومنذ أوائل عام ١٩٨٣ يقوم المفتش العام بوزارة داخلية الولايات المتحدة بمهام المراقب المالي الاتحادي.

٨ - ولكي يكون الشخص مؤهلا للتسجيل كناخب، يجب أن يكون من مواطني الولايات المتحدة، وأن يبلغ من العمر ١٨ سنة فأكثر، وأن يكون قد أقام في الاقليم لمدة ٩٠ يوما. وللهيئة التشريعية سلطة تقرير اشتراطات أخرى، على ألا تتعلق بالملكية أو اللغة أو الدخل، وألا يقع أي تمييز على أساس العرق أو الجنس أو المعتقد الديني. وينص مشروع قانون الناخبين الغائبين، الذي تم التوقيع عليه وأصبح قانونا في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٧٢، على اجراءات لتصويت الغائبين.

٩ - ومنذ عام ١٩٧٣ والاقليم يرسل مندوبا ليس له حق التصويت الى مجلس نواب الولايات المتحدة. والمندوب، ومدة ولايته سنتان، ينتخب بأغلبية الأصوات.

باء - الأحزاب السياسية والانتخابات

١٠ - في الاقليم ثلاثة أحزاب سياسية، هي: الحزب الديمقراطي لجزر فرجن، وهو أكبرها؛ وحركة المواطنين المستقلين؛ والحزب الجمهوري التقدمي لجزر فرجن.

١١ - وتُجرى الانتخابات العامة في الاقليم كل سنتين لشغل مقاعد مجلس شيوخ جزر فرجن الـ ١٥، واختيار مندوب الاقليم لدى كونغرس الولايات المتحدة والمجلس الاقليمي للتعليم، ومجلس الانتخابات. وتجرى الانتخابات لشغل منصب الحاكم ونائب الحاكم كل أربع سنوات. ومدة شغل الحاكم لمنصبه مقصورة على فترتين متتاليتين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، أجريت انتخابات لشغل منصب الحاكم ونائبه.

١٢ - وأجريت يوم ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ آخر انتخابات لشغل المقاعد الخمسة عشر المنتخبة في مجلس شيوخ جزر فرجن؛ وتنافس عليها ٤١ مرشحا يتألفون من ١٤ مستقلا و ٢٧ من أعضاء الأحزاب السياسية الثلاثة (١٤ من الحزب الديمقراطي لجزر فرجن، و ٧ من الحزب الجمهوري التقدمي لجزر فرجن، و ٦ من أعضاء حركة المواطنين المستقلين). ومن بين مجموع الناخبين البالغ ٨٨٧ ٤٠ ناخبا مسجلا، أدلى ٧٧٠ ٢٦ ناخبا، أو ٦٥,٥ في المائة، بأصواتهم في الانتخابات المذكورة. وكانت النتائج النهائية كما يلي: حصل الحزب الديمقراطي لجزر فرجن على ٧ مقاعد؛ والحزب الجمهوري التقدمي لجزر فرجن على ٤ مقاعد؛ والمستقلون على ٣ مقاعد؛ وحركة المواطنين المستقلين على مقعد واحد. وهزم تسعة من شاغلي المقاعد في الانتخابات. وسيصبح ائتلاف تشكل بعد الانتخابات من ١٠ أعضاء بقيادة الحزب الديمقراطي لجزر فرجن هو كتلة الأغلبية في المجلس التشريعي العشرين[٣].

١٣ - وفاز السيد رون دي لوغو من الحزب الديمقراطي على منافسه بفارق ٢١ في المائة من الأصوات ليعاد انتخابه مندوبا للاقليم لدى كونغرس الولايات المتحدة لفترة عاشرة؛ وعمل بصفته تلك الى أن بلغ سن التقاعد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

١٤ - ومن المزمع أن تجرى الانتخابات العامة القادمة في الاقليم في عام ١٩٩٤.

جيم - مركز الاقليم في المستقبل

١٥ - في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، أعلن الحاكم الكسندر فاريللي عام ١٩٩٣ "عام مركز الإقليم". وتعهد الحاكم بتقديم كل دعم لبرنامج التعليم العام الذي وضعته اللجنة المعنية بمركز الإقليم والعلاقات الاتحادية، التي أنشئت في عام ١٩٨٨ وستجري استفتاء على العلاقات الاتحادية والمركز السياسي المستقبلي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وبيَّن الحاكم أنه يزمع اقتراح تشريع لإنشاء آلية تبادر إلى إجراء مفاوضات فورية بين الإقليم وحكومة الولايات المتحدة، لتنفيذ أية تغييرات في علاقتهما تنجم عن الاستفتاء[٤]. وفي المرحلة الأولى من الاستفتاء، يختار الناخبون أحد خيارات ثلاثة هي: (أ) استمرار أو تحسين مركز البلد كإقليم؛ (ب) الدمج الكامل في الولايات المتحدة؛ (ج) إلغاء سيادة الولايات المتحدة. وسيُجرى استفتاء آخر للبت في خيار من أصل سبعة خيارات سياسية تشملها الاتجاهات التالية: (أ) مركز الولاية والاندماج؛ (ب) اتفاق ينطوي على علاقات اتحادية أو كمنولث والابقاء على الوضع الراهن؛ (ج) الارتباط الحر والاستقلال.

١٦ - وخلال الفترة المستعرضة، أنجزت المرحلة الأولى من الاستفتاء. واستنادا للتقارير الصحفية، فإنه في يوم ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، شارك ٧١٠ ١٠ أشخاص في الاستفتاء، يمثلون نسبة ٣١,٤ في المائة من المؤهلين للتصويت في الاقليم. وجاءت النتائج المعلنة كما يلي: ٨٠,٣ في المائة أيدوا خيار "استمرار أو

تحسن مركز البلد كإقليم"؛ و ١٤,٢ في المائة أيدوا خيار "الدمج الكامل في الولايات المتحدة" و ٤,٨ في المائة أيدوا خيار "إلغاء سيادة الولايات المتحدة"[٥].

موقف حكومة الاقليم

١٧ - قال الحاكم في خطابه عن حالة الاقليم، الذي ألقاه في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، إن "هناك علاقات حميمة وودية" بين جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة والحكومة الاتحادية للولايات المتحدة وإن الاقليم والدولة القائمة بالادارة "تمكنا من إقامة أواصر قوية يكتنفها الاحترام المتبادل".

الاجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة

١٨ - في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، اتخذت الجمعية العامة القرار ٥١/٤٨، وهو قرار موحد بشأن ١٠ أقاليم، منها جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة.

١٩ - ويرد في الجزء 'عاشرا' من الجزء باء من القرار أن الجمعية العامة لاحظت الطابع الاستشاري للاستفتاء الذي أجري في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة والمخاوف التي ثارت في الاقليم قبل الاستفتاء بشأن مسألتي شروط الاقامة وتوافر المعلومات بشأن هذه العملية السياسية. وطلبت الجمعية العامة إلى الدولة القائمة بالادارة أن تساعد حكومة الاقليم في جهودها الرامية الى اجتذاب مشاريع الصناعة التحويلية الخفيفة وغير ذلك من المشاريع الى الاقليم من أجل تنويع اقتصاده. وكررت الجمعية العامة طلبها للدولة القائمة بالادارة أن تيسر، حسب الاقتضاء، اشتراك الاقليم في منظمة دول شرق البحر الكاريبي والاتحاد الكاريبي، فضلا عن اشتراكه في مختلف المنظمات الدولية والاقليمية، بما في ذلك المجموعة الكاريبية للتعاون في ميدان التنمية الاقتصادية، التابعة للبنك الدولي، وفقا لسياسة الدولة القائمة بالادارة ولاختصاصات تلك المنظمات؛ وطلبت الى الدولة القائمة بالادارة أن تستجيب لطلب حكومة الاقليم بإيفاد بعثة زائرة ومراقبة تابعة للأمم المتحدة الى الاقليم.

دال - الخدمة العامة

٢٠ - لايزال جهاز الخدمة العامة أكبر رب عمل في الاقليم. فقد كان هناك، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، ١٣ ٨٠٠ موظف حكومي (٧٧٠ موظفا اتحاديا و ١٣ ٠٣٠ موظفا من الاقليم) من بين ما مجموعه ٤٤ ٤٩٠ من العاملين. وبالمقارنة بالسنة الماضية، لم يطرأ أي تغيير على عدد الموظفين الاتحاديين، بينما زاد عدد موظفي الاقليم ١٧٠ موظفا.

٢١ - واستعرض الحاكم، في خطابه عن حالة الاقليم الذي ألقاه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ حالة علاقات الحكومة بالنقابات العمالية التي تمثل موظفي القطاع العام. وأقر بأن العجز المالي منع حكومة الاقليم من أن تسدد خلال الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣ مبلغا قدره ٦٤ مليون دولار لتغطية متأخرات زيادة الرواتب. وأشار الى أن الحكومة اختتمت مع النقابات خلال عام ١٩٩٣ مفاوضات لعقد ستة اتفاقات. وهناك خمسة اتفاقات أخرى لاتزال موضع تفاوض، ومازال هناك ١٥ اتفاقا معلقا. وأشار الحاكم الى أن شعبة الموظفين في إدارة الخدمة العامة أنجزت عملية شاملة لمراجعة وتقييم الخدمة العامة في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة.

هاء - العلاقات الخارجية

٢٢ - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هي عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وهيئاتها الفرعية، بما في ذلك لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، اعتمدت لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي في دورتها الوزارية الرابعة عشرة تقرير فريقها العامل لبلدان الكاريبي غير المستقلة، الذي قدمه ممثل جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة الذي كان وقتها رئيس الفريق العامل[٦]. واتخذت اللجنة في تلك الدورة القرار ٣٧ (د - ١٤) المعنون "دعم وصول بلدان الكاريبي غير المستقلة الى منظومة الأمم المتحدة" الذي طلبت اللجنة به من رئيسها أن يستهل، بالتشاور مع رئيس الفريق العامل، اتصالات مع رئيس لجنة الـ ٢٤ الخاصة بقصد التماس قيام تعاون رسمي بين الهيئتين في دعم الدراسة التي يجريها الفريق العامل عن وصول بلدان الكاريبي غير المستقلة الى منظومة الأمم المتحدة. وحضر رئيس اللجنة الخاصة الدورة الوزارية للجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي وأدلى فيها ببيان. وكان برفقته ممثل الكونغو. وواصل الاقليم تعاونه مع غيره من بلدان منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ ومشاركته في المؤتمرات والبرامج التي تنظمها الحكومات والمنظمات الدولية والوكالات المتعددة الأطراف.

واو - التطورات الأخرى

٢٣ - استمرت المناقشات، في الفترة المستعرضة، بين حكومة الاقليم وحكومة الولايات المتحدة بشأن نقل تبعية جزيرة ووتر (رابعة أكبر الجزر) الى حكومة الاقليم عند انتهاء مدة العقد الممنوح لشركات تشييد خاصة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ (انظر أيضا A/AC.109/1109، الفقرات ٣٩ - ٤١).

٢٤ - وقال الحاكم، في خطابه عن حالة الاقليم الذي ألقاه في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، إن جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة "ستواصل السعي لايجاد حل لنقل تبعية جزيرة ووتر الى ولاية الاقليم".

ثالثا - المنشآت العسكرية

٢٥ - يحتفظ أسطول الولايات المتحدة حاليا بمحطة معايرة رادارية وسونارية ومقر لمحطة أعمال التتبع تحت سطح الماء التابعة له. وتوجد مراكز تجنيد دائمة للقوات المسلحة ومفرزة لحرس السواحل التابع للولايات المتحدة في جزيرة سانت توماس. ويتبع الحرس الوطني لجزر فرجن جيش الولايات المتحدة. وقد ظل الاقليم مرسى لسفن اسطول الولايات المتحدة وأساطيل حلفائها. (للاطلاع على التطورات الأخيرة، انظر ورقة العمل المتعلقة بالأنشطة والترتيبات العسكرية في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة (A/AC.109/1187)).

رابعا - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٢٦ - يعتمد اقتصاد الاقليم على السياحة والخدمات المتصلة بها وعلى التشييد والتنمية الصناعية. ويحتضن الاقليم أكبر مصفاة للنفط في نصف الكرة الغربي، إذ تصل طاقتها الانتاجية الى ٠٠٠ ٧٠٠ برميل في اليوم، وهو فضلا عن ذلك مركز من مراكز الأعمال التجارية الدولية. وقد أصبح منذ عام ١٩٨٥ مقرا لما يزيد على ٨٠ في المائة من شركات المبيعات الأجنبية التابعة للولايات المتحدة. ولا تزال التنمية الزراعية تمثل واحدا من مجالات الأولوية في سياسة التنويع التي تنتهجها الحكومة. وفي عام ١٩٨٩، وهو آخر عام متاحة بيانات عنه، قدر الناتج الاجمالي للإقليم بمبلغ ١,٣ من بلايين الدولارات، ودخل الفرد بمبلغ ٠٥٢ ١١ دولارا.

باء - المالية العامة

٢٧ - تشير التقارير الصحفية إلى أن الحاكم عرض على الجمعية التشريعية في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ميزانية السنة المالية ١٩٩٤. وقدر الدخل بمبلغ ٣٨٥ مليون دولار، مقابل ٤٣٠,٥ مليون دولار هي النفقات المقترحة (٣٨٠ مليون دولار و ٤٢٦ مليون دولار على التوالي بالنسبة للسنة المالية ١٩٩٣)[٧].

٢٨ - وأكد الحاكم، في خطابه عن حالة الإقليم الذي ألقاه في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، أن المشاكل الضريبية لحكومة الإقليم كانت خلال عام ١٩٩٣ شديدة للغاية وأن عجز الميزانية بلغ، في نهاية السنة المالية ١٩٩٣، ٢٧ مليون دولار. ويتوقع بالإضافة إلى ذلك أن يكون عجز ميزانية السنة المالية ١٩٩٤ مماثلا لمؤشر عام ١٩٩٣.

٢٩ - ولمعالجة ارتفاع عجز الميزانية أنشأت حكومة الإقليم فرقة عمل لتقليص العجز عهد إليها بوضع خطة عمل لتقليص أوجه الإنفاق التبديدي وتحسين نظام تحصيل ضريبة الدخل وتعزيز إدارة الضرائب. وسيعرض تقرير فرقة العمل على الحاكم في عام ١٩٩٤.

٣٠ - وأشاد الحاكم أيضا باتخاذ التدابير التالية: (أ) كبح التجاوزات التي تعمد إليها بعض الإدارات والأجهزة فيما يتعلق بالإجازات المرضية وأوقات العمل الإضافية؛ (ب) تقليص ملاك الموظفين الإداريين الزائدين عن الحاجة؛ (ج) الحد من النفقات التشغيلية لبعض الأجهزة الحكومية؛ (د) تبسيط ملاك الموظفين الأساسيين وسياسات المشتريات. وأوصى كذلك بزيادة الدخل عن طريق رفع ضريبة الدخل الإجمالي من ٤ إلى ٤,٧ في المائة وإدخال ضريبة جديدة تتمثل في خصم نسبة ٢ في المائة من المرتبات ورفع رسوم المصارف من ٠٠٠ ١٠٠ إلى ٠٠٠ ٥٠٠ دولار.

٣١ - وأشار الحاكم إلى أن الحكومة فرغت خلال الفترة المستعرضة من إنجاز عملية ترمي إلى تسوية جميع الحسابات الحكومية المصرفية للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٢ والفراغ أيضا من إعداد التقارير المالية الشاملة للسنتين الماليتين ١٩٨٨ و ١٩٨٩. ومن المؤمل أن تصبح التقارير المالية الشاملة للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٣ جاهزة في عام ١٩٩٤ وأن يتم الاضطلاع بمراجعة التقارير المالية لعام ١٩٩٣.

جيم - الزراعة والماشية ومصائد الأسماك

٣٢ - ما زالت السياسة العامة لحكومة الإقليم تتمثل في إعادة بناء الهياكل الأساسية الزراعية عن طريق توفير الأراضي الصالحة لإنتاج الأغذية وإنتاج الأبقار، وتقديم الحوافز المناسبة للمزارعين وصائدي الأسماك (انظر A/AC.19/1109، الفقرات ٥٤ - ٥٨).

٣٣ - وقد ذكر العديد من المزارعين من جزيرة سانت توماس في شهاداتهم التي أدلوا بها أمام لجنة التنمية الاقتصادية والمسائل الزراعية التابعة لمجلس شيوخ الإقليم ٤ أيار/مايو ١٩٩٣ أن الزراعة لا تزال متعثرة في جزيرة سانت توماس، وحثوا الحكومة على اتخاذ إجراءات لتشجيعها. وأنهم أشاروا بوجه خاص إلى نقص الأراضي الصالحة للزراعة والمياه اللازمة للزراعة[٨].

دال - التنمية الصناعية

٣٤ - يتألف القطاع الصناعي، الذي يوجد أساسا في سانت كروا، من صناعات تحويلية ثقيلة مثل تكرير النفط وإنتاج الألومنيوم، فضلا عن مؤسسات للصناعات الخفيفة تشمل شركات لتجميع الساعات وصناعات

للمستحضرات الصيدلانية والملابس والالكترونيات، وجميعها تستفيد من حق الدخول المعفي من الرسوم إلى الولايات المتحدة. ويصدر الإقليم كذلك كمية كبيرة من الرم إلى الولايات المتحدة. وتقدم حكومة الإقليم عدة حوافز ضريبية وغيرها من الحوافز لتشجيع الصناعات الجديدة على اتخاذ الإقليم مقرا لها (انظر أيضا A/AC.10/1109، الفقرات ٥٩ - ٦٣).

٣٥ - ووفقا لما ذكرته حكومة الإقليم، فإن قيمة الصادرات من النفط المكرر إلى الولايات المتحدة انخفضت بنسبة ١٦,٤ من ٢,٣ من بلايين الدولارات في عام ١٩٩٠ إلى ١,٩٦ من بلايين الدولارت في عام ١٩٩١. وانخفضت قيمة صادرات الألومنيوم بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا، من ٣٠,٦ مليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ١٥,٣ مليون دولار في عام ١٩٩١. وخلال الفترة ذاتها، انخفضت صادرات الرم إلى الولايات المتحدة بنسبة ٨,٥ في المائة من ٩,٨ ملايين لتر إلى ٩ ملايين لتر. على أن حصيلة الضريبة المفروضة على الرم التي تقاضاها الإقليم زادت من ٢٩,٢ مليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٣١,٥ مليون دولار في عام ١٩٩١. وبلغ آخر رقم لحجم الصادرات من الساعات من الإقليم ٣,١٨ ملايين قطعة في عام ١٩٨٨[٩].

هاء - الأعمال التجارية الدولية

٣٦ - واصل نائب الحاكم الاضطلاع بمسؤولية تنظيم المصارف وشركات التأمين وغيرها من الشركات المحلية والدولية والاشراف عليها. كما تتولى السلطات الاتحادية للولايات المتحدة الإشراف على المصارف والشركات التابعة للولايات المتحدة والعاملة في الإقليم.

٣٧ - وقال الحاكم، في خطابه عن حالة الإقليم الذي ألقاه في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، إن حكومة الإقليم منحت خلال عام ١٩٩٣، ٤٠١ ١٧ من التراخيص لمصارف وشركات أخرى. وسجلت جباية الرسوم زيادة قدرها ١٨٤ ٧٧٦ دولارا، أو ٢٥ في المائة، مقارنة بعام ١٩٨٧. وأكد التزامه بتهيئة الظروف المناسبة لمزاولة الأعمال في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة.

٣٨ - ووفقا للسلطة القائمة بالإدارة، فإن معدلات التأمين في الإقليم تضاهي أرفع معدلاتها في الولايات المتحدة وأقاليمها غير المتمتعة بالاستقلال. وعلاوة على ذلك، ارتفعت نتيجة لإعصار "هوغو" أقساط التأمين على الممتلكات التجارية من نسبتها البالغة ٠,٥٥ في المائة إلى إجمالي قيمة الممتلكات، وأصبحت تتراوح بين ١,٦ و ١,٨ في المائة من القيمة الإجمالية للممتلكات. وارتفعت ضريبة المساكن من ٠,٣٥ في المائة إلى ١,٢ في المائة.

٣٩ - ويشير تقرير الدولة القائمة بالإدارة كذلك إلى أن تعقد إجراءات الحصول على ترخيص مزاولة الأعمال التجارية ما زالت تصرف للراغبين في الاستثمار في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وثمة عامل أساسي آخر لا يشجع على الاستثمار الأجنبي يتمثل في اعتبار الإقليم منطقة ترتفع فيها معدلات الجريمة.

٤٠ - وقال الحاكم، في خطابه عن حالة الإقليم الذي ألقاه في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، إن حكومة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة اشترت في عام ١٩٩٣ أصول شركة West Indian، وهي شركة فرعية تمتلك جميع أسهمها شركة East Asiatie الدانمركية التي لها ممتلكات ومصالح كبيرة في مجال التعمير في ميناء شارلوت أمالي.

واو - السياحة والخدمات المتصلة بها

٤١ - وفقا للدولة القائمة بالإدارة فإن السياحة نهضت من الكبوات التي ترتبت على الدمار الذي خلفه إعصار هوغو في عام ١٩٨٩. فقد بلغ عدد الزائرين في عام ١٩٩١ ما مجموعه ٧٠٠ ٩٤٢ ١ زائر، في مقابل ٨٠٠ ٩١٧ ١ زائر في عام ١٩٨٧. ووصل إجمالي الإنفاق المتصل بالسياحة ٧٠٨ ملايين دولار في عام ١٩٩١؛ وبلغت خلال نفس العام فرص العمالة المتصلة بالسياحة ٨٠٩٠ فرصة عمل، مما يشكل تراجعا نسبته ٣,٣ في المائة مقارنة بالعام الماضي. بيد أن صناعة السياحة لا تزال تشكل أحد أرباب العمل الرئيسيين في الإقليم حيث توفر ١٩ في المائة من إجمالي فرص العمالة به.

٤٢ - وتشير الدولة القائمة بالإدارة كذلك إلى أن نحو ثلثي السائحين هم من الزائرين الوافدين يوميا على متن سفن رحلات الاستجمام البحرية. وقد زاد عدد هؤلاء الزائرين في عام ١٩٩١ بنسبة ٨,٥ في المائة، مقارنة بعام ١٩٩٠. وبلغ مجموع الوافدين في رحلات جوية ٤٠٠ ٦٨٢ وافد في عام ١٩٩١، في مقابل ٤٠٠ ٦٩٥ وافد في عام ١٩٩٠. ويعزى هذا التراجع إلى الآثار المترتبة على الانحسار الاقتصادي في الولايات المتحدة، حيث أن نزلاء فنادق جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة القادمين من البر الرئيسي للولايات المتحدة يشكلون ما يزيد على ٨٠ في المائة من إجمالي هؤلاء النزلاء.

٤٣ - وأشار الحاكم بارتياح، في خطابه عن حالة الإقليم الذي ألقاه في عام ١٩٩٤، إلى أن عدد الوافدين عن طريق الرحلات الجوية بلغ، خلال الفترة الفاصلة بين تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، رقما قياسيا وصل إلى ٠٠٠ ٧٣١ وافد، مما يمثل زيادة قدرها ١١ في المائة مقارنة بما سجل خلال السنة المالية السابقة. وزاد معدل شغل الفنادق خلال نفس الفترة بنسبة ٥٢,٤ في المائة في جزيرة سانت كروا، وبنسبة ٢١,٧ في المائة في جزيرة سانت توماس، و ٢١,٧ في المائة في جزيرة سانت جون. وسجل

خلال السنة المالية ١٩٩٣ تراجع في عدد الوافدين عن طريق سفن رحلات الاستجمام البحرية بنسبة ٥ في المائة عما كان عليه عددهم في العام الماضي. وقد عزا الحاكم ذلك التراجع إلى قيام عدد من سفن رحلات الاستجمام البحرية بتغيير وجهتها نحو منطقتي ألاسكا والبحر الأبيض المتوسط بدل منطقة البحر الكاريبي.

زاي - الاتصالات والمرافق الأساسية

الطرق

٤٤ - وفقا للدولة القائمة بالإدارة فإن إقليم جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة يتمتع بشبكة واسعة من الطرقات. والشبكة التي تحظى بمعونة اتحادية تغطي شبكة الطرقات الأساسية على امتداد ٤٣١ كيلومترا. وهناك بالإضافة إلى ذلك طرق محلية تشكل الشبكة الثانوية. ويجري تحويل الطرق الخاصة (الفرعية) إلى عهدة الحكومة وستتولى وزارة الأشغال العامة صيانتها. بيد أن هذه الوزارة ليست متحمسة لدمج هذه الطرق التي لا تستوفي عموما معايير الجودة، ولأنها تطلب أعمال صيانة ضخمة أو مكلفة. وقد شرع الإقليم في برنامج بناء لتحسين الطرق يموله الصندوق الائتماني للطرق الرئيسية الذي رصد لهذا الغرض ٨٧,٥ مليون دولار للمشروع للفترة ١٩٩٣-١٩٩٨.

الموانئ

٤٥ - تشرف هيئة موانئ جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة على تشغيل وصيانة عدد من موانئ جزيرة سانت توماس وجزيرة سانت جون وجزيرة سانت كروا (وتمثل Crown Bay المرفق الرئيسي لجزيرة سانت توماس الذي يمتلك ثلاثة مرافئ لاستقبال سفن رحلات الاستجمام البحرية، ومرفأين لسفن الحاويات والحمولات الصغيرة، وحوضا يتسع لاستقبال ١٠٠ زورق. وتقدم الهيئة العامة لأرصفة الموانئ في شارلوت آمالي الخدمات لزوارق الركاب الصغيرة التي تقوم برحلات بين جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة والوجهات القريبة في منطقة البحر الكاريبي، مثل جزر فرجن البريطانية وبورتوريكو. وهناك أيضا مرافق في شارلوت آمالي لسفن رحلات الاستجمام البحرية ورصيف للحاويات ومرافق لسفن الدحرجة في Crown Bay وتمتلك Crown Bay في جزيرة سانت جون مرافق لكل من الركاب والحمولات. وسيتوقف تنفيذ خطط توسيع الموانئ في سانت توماس وسانت جون ونقل بعض مرافقهما على توافر الترخيص والتمويل اللازمين للمشروع.

المطارات

٤٦ - في الإقليم مطاران هما: مطار سيريل إ. كنغ في جزيرة سانت توماس، ومطار ألكسندر هاملتون في جزيرة سانت كروا. وأفادت الدولة القائمة بالادارة أن مرافق المطار في سانت توماس يجري توسيعها حاليا - وقد أنجز العمل في المبنى الجديد لاستقبال المسافرين، كما انه يجري حاليا إعداد مدرج

طوله ١٩٥ ٢ مترا مع طريق مواز للطائرات طوله ١٣٤ ٢ مترا فضلا عن مطار للبضائع. أما مطار سانت كروا فقد لحقت به أضرار فادحة من جراء إعصار "هوغو". فقد تدمرت عدة مبان. واصاب مبنى استقبال المسافرين ضرر بالغ، ومع ذلك فقد احتفظ بسلامة هياكله. ومنذ أن عصف هذا الإعصار، جرت إصلاحات واسعة النطاق للمبنى ولشبكات مراقبة حركة الطيران.

إمدادات المياه

٤٧ - تقتضي المياه اهتماما بالغا في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وذلك بصورة رئيسية لأن الجزر الكبرى الثلاث تعول على عملية تحلية المياه المالحة لتوفير معظم إمداداتها من مياه الشرب. وتكاليف الانتاج باهظة، ولذلك كان للمحافظة على المياه أهمية فائقة.

٤٨ - ويقدر الطلب على المياه في جزيرة سانت توماس بما يتراوح بين ١٣,٦ و ١٥,٩ مليون لتر يوميا. وينتج مرفق تحلية المياه في هذه الجزيرة، وهو يستخدم فاقد الحرارة من محطة توليد الكهرباء، ١٣,٦ مليون لتر يوميا من مياه الشرب. ويكمل مصدر المياه هذا كمية محدودة من مياه المطر. وتفيد الدولة القائمة بالإدارة أن هناك مشروعا يشارف الإنجاز لزيادة إنتاج المياه سيزيد من القدرة على تحلية المياه بما يبلغ ٦,٤ ملايين لتر يوميا.

٤٩ - وفي جزيرة سانت كروا، حيث يتراوح الطلب على الماء بين ١١,٤ و ١٢,٥ مليون لتر يوميا، تعتبر أهم مصادر مياه الشرب المياه الجوفية وتحلية المياه بتقطيرها، ويبلغ إجمالي الإنتاج ٤,٥ و ٩,١ ملايين لتر يوميا على الترتيب.

٥٠ - أما جزيرة سانت جون فقد أنجز مؤخرا فيها مشروع تصفية بالحلول المعاكس، يمد الجزيرة بـ ٠,٧٠ من مليون لتر يوميا من مياه الشرب، مما يغني عن الحاجة الى استيراد ٥٠ في المائة من طلب الجزيرة على مياه الشرب من جزيرة سانت توماس بالقوارب المسطحة.

شبكة المجاري

٥١ - تفيد الدولة القائمة بالإدارة أن في الجزر الثلاث جميعا منشآت لمعالجة المياه المصروفة وشبكات لجمعها. وبالاضافة الى ذلك، هناك عدد من المساكن فيها شبكات فردية لتصريف المياه غير موصولة بالشبكة الرئيسية. وتصب جميع نفايات منشآت معالجة المياه المصروفة إما في جدول مياه داخلي أو في المحيط. وفي مدينتي شارلوت آمالي الواقعة في سانت توماس وكريستيانستيد الواقعة على جزيرة سانت كروا، وليس لديهما إلا كميات محدودة من مياه الشرب، تستخدم المياه المالحة لتنظيف شبكات مجاريها.

التصرف بالنفايات الصلبة

٥٢ - تشير المعلومات المقدمة من الدولة القائمة بالادارة الى أن جمع النفايات الصلبة وتصريفها في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة يداران بكل كفاءة بإشراف وزارة الأشغال العامة. ويبلغ جمع النفايات وعمليات كبها وإعادة تدويرها ومراقبة التزبيل مستوى على شيء معقول من الارتفاع. وجمع النفايات الصلبة هو عملية تجري سبعة أيام في الأسبوع. وذلك بسبب طريقة الجمع، القائمة على جمع القمامة من حافة الطرق.

توليد الكهرباء وتوزيعها

٥٣ - إن مؤسسة المياه والكهرباء في الإقليم، التي يشار اليها عادة باسم WAPA، هي مرفق ذو استقلال ذاتي، يخدم ما يناهز في المجموع ٤٥ ألف زبون في جزر سانت توماس وسانت جون واتر وهاسل وجزيرة سانت كروا. ويدير الشبكة مقر المؤسسة في جزيرة سانت توماس. وتقع مرافق التوليد الرئيسية في سانت توماس وسانت كروا، وهناك مرفق احتياطي على جزيرة سانت جون.

حاء - التجارة

٥٤ - ظلت المنتجات النفطية والألومينا هما العنصر الغالب في تجارة الاقليم الخارجية بعد استئناف إنتاجه في عام ١٩٩٠. وظلت الولايات المتحدة الشريك التجاري الرئيسي للإقليم. وفنزويلا هي مصدر ركاز البوكسيت الذي يستخدم في انتاج الألومينا.

طاء - الأشغال العامة

٥٥ - أشار الحاكم، في خطابه عن حالة الإقليم الذي ألقاه في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ الى أن التزامات التمويل في عام ١٩٩٣ لوزارة الأشغال العامة بلغت ١٩ مليون دولار. وفي العام المذكور، بدأت الوزارة ببرنامج بلغت تكاليفه ٣٥ مليون دولار لمشاريع إنشاء طرق وغيرها من المشاريع المتصلة بالنقل في جميع أنحاء الإقليم. وأفاد الحاكم أيضا أن مبلغا، حده الأدنى ١٧ مليون دولار، سيخصص لمشاريع حيوية لتخفيف الكوارث، وذلك لتخفيف الأضرار التي تتسبب بها الكوارث الطبيعية.

خامسا - الأحوال الاجتماعية

ألف - اليد العاملة

٥٦ - ذكر الحاكم أنه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ كان عدد العاملين المستخدمين في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ٠١٠ ٤٨ (٦٠٠ ٤٣ في عام ١٩٨٧)، أما معدل البطالة فكان ٣,٨ في المائة (٦,٢ في عام ١٩٨٧). وكان متوسط المرتبات السنوية في القطاع الخاص يبلغ ١٥٥ ٢٠ دولارا، بينما كان يبلغ في القطاع العام ٢٥٣ ٢٦ دولارا (٨٤٣ ١٣ دولارا و ٣٣٠ ١٥ دولارا في عام ١٩٨٧ على الترتيب). وفي عام ١٩٩٣، كانت أموال صندوق الضمان الاحتياطي المخصصة للبطالة تبلغ ٥١,٨ مليون دولار، مقابل ٨,١ ملايين دولار في عام ١٩٨٧.

٥٧ - وتفيد الدولة القائمة بالإدارة أن عدد السكان المحدود في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة يجعل من الصعب على نظام التعليم في الإقليم توفير مختلف المهارات الفنية اللازمة لتلبية طلبات الاقتصاد. ومع أنه يمكن استيراد المهارات اللازمة أساسا، فإن الافتقار الى أيد عاملة مؤهلة كثيرا ما يعيق اطراد النمو.

باء - الصحة العامة

٥٨ - تواصل وزارة الصحة في جزر فرجن الاضطلاع بالمسؤولية عن توفير وإدارة خدمات الرعاية الصحية اللازمة للمقيمين في الإقليم وزائريه. وبالرغم من أن القطاع الخاص يوفر بعض الخدمات، فإن غالبية الخدمات تقدم بواسطة الوزارة أو من خلالها أو بتوجيهها. وارتفاع مستوى الفقر نسبيا يسهم في تدني حالة السكان الصحية.

٥٩ - وتقتضي جغرافية الإقليم أن يكون بكل جزيرة نظام صحي يتمتع بالاكتفاء الذاتي. وبالمثل فإن جغرافية كل جزيرة تتطلب أن تكون خدمات الرعاية الأولية لامركزية من أجل توفير الخدمات للمقيمين في غضون فترة زمنية معقولة. ويمثل سكان الإقليم تباينا شاسعا. وأسفرت هجرة الأسر والأفراد الى الإقليم عن تدفق أمراض غير موجودة في الولايات المتحدة. بينما أدت هجرة صغار السن من البالغين الى ارتفاع نسبة الأطفال وكبار السن من البالغين في الاقليم، وهما أكبر فئتين تستفيدان من الرعاية الصحية.

٦٠ - وفي الإقليم مستشفيان هما مستشفى سانت توماس ومستشفى سانت كروا اللذان أنجز تشييدهما في عام ١٩٨٢. وكلا هذين المستشفيين مركز طبي يتسع لـ ٢٥٠ سريرا. وقد تضرر مستشفى سانت كروا ضررا بالغا بإعصار هوغو.

٦١ - وأفاد الحاكم أن حكومة الإقليم حسنت، في عام ١٩٩٣، الادارة المالية لعمليات الرعاية الصحية فيه ونظمها للمساعدة الطبية والرعاية الطبية، وواصلت بذل جهودها التي ترمي الى إعادة تعمير المستشفيات بعد الدمار الذي أنزله بها إعصار هوغو.

٦٢ - وفي ١٣ تشرين الأول/اكتوبر١٩٩٣، سنت حكومة الإقليم تشريعا يجيز للسلطة المالية العامة بيع سندات دخل التزامات عامة بمبلغ ١٥ مليون دولار، لشراء المعدات واللوازم لإجراء تحسينات في رأس المال الإنتاجي لمرافق الرعاية الصحية في جميع أنحاء الجزر[١٠].

٦٣ - وتفيد التقارير الصحفية أن جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، الى جانب جميع أقاليم الولايات المتحدة الأخرى، ستساهم في خطة الرئيس كلنتون لإصلاح الرعاية الصحية. ومن المتوقع أن يكون تنفيذ هذه الخطة ذا أهمية حاسمة لنظام الصحة العامة في الإقليم[١١].

٦٤ - وتشير التقارير الى أن متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) قد أصبحت مشكلة رئيسية في الإقليم. وتفيد البيانات الإحصائية لتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ أن ١٥٠ شخصا أصيبوا بالإيدز؛ وبينت الفحوص أن هناك ٨٠٠ شخص مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية وأن ٨ ٠٠٠ شخص تقريبا يعتقد أنهم مصابون بالإيدز أو بفيروس نقص المناعة البشرية دون أن يعرفوا ذلك[١٢].

٦٥ - وتفيد التقارير أيضا أن السل قد أصبح مشكلة صحية عامة رئيسية في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. ونظرا لنقص المعدات اللازمة لتشخيص هذا المرض وعلاجه، فإن إنشاء عيادة متخصصة لأمراض السل في الإقليم يعتبر ضرورة ماسة[١٣].

جيم - الجريمة ومكافحة الجرائم

٦٦ - قال الحاكم، في خطابه عن حالة الإقليم، إن حوادث أعمال العنف تصاعدت وأصبحت تقع بوتيرة مفرطة في الإقليم. وللحد من الجريمة اتخذت حكومة الإقليم التدابير التالية: وضع برنامج عفو عن حائزي الأسلحة النارية، كوسيلة لإزالة الأسلحة النارية غير القانونية وغير المسجلة من المجتمع المحلي؛ الأخذ بتدبير عمليات البحث عن الأسلحة غير القانونية في جميع أنحاء الإقليم؛ انتهاج أسلوب مشترك بين الوكالات لمنع المخدرات والاستيراد غير القانوني للأسلحة النارية الى الإقليم، تشترك فيه وكالات إنفاذ القانون الاتحادية والمحلية على السواء؛ إشراك الحرس الوطني لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في أنشطة التدرب على أعمال الشرطة؛ تعزيز برامج مكافحة الجريمة ومراقبة الجرائم، مع التركيز على برامج ضبط الشرطة لأحوال الأمن في المجتمع المحلي؛ استخدام ضباط الأمن لحماية السياح إبان ذروة الموسم

السياحي في الإقليم؛ وضع برامج تدريب جديدة لقوات الشرطة؛ إنشاء معمل جنائي للإقليم لتجهيز الأدلة الجنائية في وقت مناسب؛ توسيع الولاية القضائية لمحكمة الإقليم. وهناك مكون أساسي آخر في سياسة حكومة الإقليم في مجال الحد من الجريمة، هو استحداث برامج مشتركة بين الوكالات لغير الأسوياء من الأطفال والشبان ولأسرهم.

٦٧ - وتفيد الدولة القائمة بالإدارة أن مرافق الإصلاحيات في سانت كروا وسانت توماس مكتظة بصورة خطيرة. وأبرز الحاكم، في خطابه عن حالة الإقليم الذي ألقاه المنجزات الهامة التي حققها مكتب الإصلاحيات في عام ١٩٩٣، مما أدى إلى تحسينات ملموسة في سجن "غولدن غروف"، في سانت كروا. وقد أفادت تقارير الصحف[١٤] في تموز/يوليه ١٩٩٣ أن الإقليم تلقى منحة اتحادية قدرها ٥ ملايين دولار لرفع مستوى ذلك المرفق الإصلاحي.

٦٨ - وأفادت التقارير الصحفية أنه في تشرين الأول/اكتوبر١٩٩٣، قدمت مجموعة من السجناء في مرفق جزيرة سانت توماس الإصلاحي دعوى قضائية مطالبين بمبلغ ٥٥ مليون دولار ضد حكومة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، مدعين أنه جرى انتهاك حقهوقهم الدستورية والمدنية. وأشارت هذه المجموعة إلى الظروف السائدة في المرفق باعتبارها ظروفا غير إنسانية، مستشهدة بوقائع من قبيل اكتظاظ السجن واستشراء الجرذان ومشاطرة الزنزانات مع سجناء مصابين بلوثة عقلية ونقص العلاج الطبي والتعرض لبعض نزلاء السجون المصابين بالسل والإيدز[١٥].

سادسا - أحوال التعليم

٦٩ - إن التعليم مجاني وإلزامي في الاقليم للتلاميذ حتى سن السادسة عشرة. وتدير وزارة التعليم ٤٤ مدرسة: ٢٥ منها في سانت توماس و ١٦ في سانت كروا و ٣ في سانت جون. وتفيد الدولة القائمة بالإدارة أن الضرر الذي ألحقه الإعصار هوغو بالمدارس قد أصلح كله تقريبا.

٧٠ - وكرر الحاكم، في خطابه عن حالة الاقليم، قوله إن التعليم لا يزال في صدارة أولوياته. وتعمل وزارة التعليم حاليا بمقتضى خطة استراتيجية شاملة. وفي عام ١٩٩٣، أخذ في الاقليم ببرنامج شامل لاختبار الطلاب وبرنامج صحة مدرسية شاملة. وبعد إصلاح الأضرار الناجمة عن الإعصار هوغو فإن البنية الأساسية للمدارس العامة أصبحت في أفضل حال عرفتها من عقود.

٧١ - وتقدم جامعة جزر فرجن التعليم الجامعي. والجامعة تقدم برامج في الزراعة وتعليم المدرسين وإدارة الأعمال والموارد.

الحواشي

(١) المعلومات الواردة في هذه الورقة مستمدة من تقارير منشورة، ومن معلومات أحالتها إلى الأمين العام حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٣.

(٢) العملة المحلية هي دولار الولايات المتحدة.

(٣) The Daily News (جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة). ٣ و ٤ و ١٧ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

(٤) المرجع نفسه، ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

(٥) المرجع نفسه، ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣.

(٦) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابعة للأمم المتحدة، تقرير اجتماع الفريق العامل المعني ببلدان الكاريبي غير المستقلة، الوثيقة LC/CAR/G.386.

(٧) The Daily News (جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة). تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣.

(٨) المرجع نفسه، ٦ أيار/مايو ١٩٩٣.

(٩) جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، مكتب البحوث الاقتصادية، وزارة التنمية الاقتصادية والزراعة.

(١٠) جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، مكتب العلاقات العامة، "البيان الصحفي الرسمي" رقم ٩٠٩، ١٤ تشرين الأول/اكتوبر١٩٩٣.

(١١) The Daily News (جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة). ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

(١٢) المرجع نفسه، ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

الحواشي (تابع)

(١٣) المرجع نفسه، ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

(١٤) المرجع نفسه، ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٣.

(١٥) المرجع نفسه، ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣.